الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع 70,6 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 55 سنتا ليبلغ 70,61 دولارا للبرميل، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط مع تركيز المستثمرين على تضخم المعروض العالمي من الخام الذي يتزايد بوتيرة أسرع من التوقعات ومع زيادات في المخزونات الأميركية وارتفاع إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) واستثناءات في العقوبات الأميركية على إيران.

«ميد»: ترسيات العقود لأدنى مستوياتها والائتمان يواصل التباطؤ والإنفاق يتركز على الأجور والدعوم

فرص نمو الاقتصاد الكويتي.. ضعيفة وتحتاج لمجهود مضاعف

- إعادة هيكلة هيئة الشراكة بين العام والخاص أبرز أسباب تراجع ترسيات العقود
- الإنفاق الاستثماري لم ينمُ بالشكل المتوقع ومازال التركيز على الإنفاق الجاري
- ارتفاع أسعار النفط والاقتراض الرخيص فرصة للقطاع الخاص للتوسع وجذب الاستثمار الأجنبي

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان بطء النمو الاقتصادي في الكويت وسوق المشاريع التي لا تظهر استجابة كبيرة فضلا عن العجز الكبير في الميزانية يعني أن قصة التعافي في الكويت تحتاج الى عمل دؤوب.

وقد خرجت الكويت أخيرا من الركود في الربع الثاني من هذا العام، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,9٪ على أساس سنوي بفضل الأداء القوي غير النفطي. لكن أداء الكويت يجب أن يكون أفضل مما هو عليه الآن.

وأضافت المجلة ان سلسلة من المؤشرات توحي بعدم قدرة الكويت على دفع اقتصادها للنمو بوتيرة اسرع.

ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير أصدره البنك الدولي مؤخرا من انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 3,5٪ في عام 2017 نتيجة تخفيضات إنتاج النفط وبشكل عام تراجع القطاع النفطي بنسبة 7,2٪ العام الماضي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالعام السابق.

تباطؤ المشاريع

وكانت سوق المشاريع اكثر القطاعات معاناة في الكويت حيث بلغت ترسيات عقود المشروعات في الربع الثاني أدنى مستوى لها في عدة سنوات، وبرغم التحسن في الربع الثالث، فإن الوضع لا يوحي بان الاقتصاد سيكون مزدهرا.

وقد بلغت قيمة الترسيات هذا العام 1,1 مليار دينار او ما يعادل 29٪ فقط من 3,8 مليارات دينار الواردة ضمن خطة عام 2018.

ويعود تباطؤ المشاريع عام 2017، عندما بدأ الإنفاق الاستثماري في التراجع بعد ارتفاع قصير في عام 2016 مع تحرك الحكومة لتنفيذ خطة التنمية الخمسية.

وقد انحرفت ميزانية عام 2018ـ2019 بشكل كبير نحو الإنفاق الجاري، بدلا من الإنفاق الرأسمالي صاحب التأثير الإيجابي اقتصاديا ولم يخصص سوى 18٪ فقط من الميزانية للمشاريع الإنمائية، في حين خصص نسبة 70٪ من المصروفات للأجور والدعوم.

من العوامل الأخرى التي تساهم في تباطؤ سوق المشاريع ما يرتبط بمحاولة غربلة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام. وهذا الأمر يستغرق الوقت ويعطل التنفيذ بل انه ادى الى تعليق بعض المشاريع التي كانت تستحق الأولوية.

التوقعات الاقتصادية

وبالنظر إلى المستقبل، فإن بيئة الاقتصاد الكلي في الكويت تنطوي على فرص النمو في مجال المشاريع في ضوء التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار النفط وتقلص عجز الميزانية بالإضافة إلى بقاء معدلات التضخم والفائدة منخفضة وتشجع على الانفاق والنمو مستمدة الدعم من تحسن الانفاق الاستهلاكي المرتبط بارتفاع أسعار النفط.

نمو الائتمان

ويعتبر استمرار ضعف نمو الائتمان من العوامل المساعدة على ضعف الطلب حيث نما 1,7٪ في أغسطس، مقارنة بنسبة 3,1٪ في نهاية عام 2017.

ويقول رئيس قسم الابحاث في شركة ان بي كيه كابيتال دانيال كاي ان هناك تباعدا بين معدلات الائتمان الأسري والائتمان المقدم لنشاطات الأعمال حيث لايزال نمو الائتمان الأسري قويا نسبيا ويبلغ حوالي 6٪ في حين يعتبر الأخير أضعف بكثير عند مستوى 1,5٪ هذا العام.

ومن المعروف ان النمو الائتماني البطيء يعكس ضعف الطلب ولا يعكس مشاكل في جانب العرض، حيث تعتبر سيولة البنوك قوية.

خلال الربع الثالث احتلت بها المركز الثاني خليجياً

800 مليون دولار قيمة اندماجات واستحواذات كويتية

علاء مجيد

بلغت قيمة صفقات الاستحواذ والاندماجات في الكويت التي تمت خلال الربع الثالث من العام الحالي قرابة 795 مليون دولار من خلال تنفيذ 18 صفقة احتلت بها المركز الثاني خليجيا مستحوذة على 27٪ من اجمالي قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت بدول الخليج خلال نفس الفترة والتي بلغ اجمالي قيمتها 2,9 مليار دولار من خلال تنفيذ 58 صفقة واستحوذت الكويت على اكثر من ربع عدد الصفقات التي تمت في الخليج خلال الاشهر الثلاثة المنتهية أخر سبتمبر الماضي.

ووفقا لاحصائيات وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» والتي ضمت الصفقات الخاصة بالشركات المدرجة وغير المدرجة من بعض الشركات العائلية والمقفلة على السواء.

وتنوعت الصفقات قطاعيا حيث احتل قطاع الطاقة الصدارة من حيث عدد الصفقات بتنفيذ 4 صفقات تمت على 3 شركات منها سنرجي القابضة والبترول الوطنية. تلاه قطاع الخدمات المالية المتنوعة بـ 3 صفقات على شركات الريتاج القابضة والسراج القابضة. وشهد القطاع العقاري صفقتين على شركتي إسكان الدولية ومنازل القابضة.

وعلى الرغم من النمو السنوي في عدد صفقات الاندماج والاستحواذ على صعيد السوق الكويتي، إلا أن الصفقات خليجيا كانت قد شهدت زخما كبيرا في الربع الثالث من العام الماضي بقيمة وصلت الى 5,4 مليارات دولار، وهو ما أدى الى انخفاض شديد في القيمة خلال الربع الثالث من العام الحالي بما نسبته 45٪ ويأتي ذلك على الرغم من تنفيذ عدد صفقات أقل في الفترة المقارنة بلغ 30 صفقة فقط بالمقارنة بـ 58 صفقة تمت في الربع الثالث من العام الحالي إلا أنها كانت اغلبها صفقات صغيرة.

وتصدرت السعودية قائمة الاندماجات والاستحواذات في دول الخليج بقيمة 1,06 مليار دولار بنسبة 36٪ من اجمالي قيمة الصفقات من خلال 16 صفقة بالرغم من انخفاضها عن الفترة المقارنة من العام الماضي بنسبة 55٪ حيث كانت قيمة الصفقات 2,4 مليار دولار.

وتأتي الامارات في المركز الثاني خليجيا بقيمة 883 مليون دولار من خلال 19 صفقة تمت في الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 29,7٪ من اجمالي قيمة الصفقات بانخفاض قدره 46٪ عن الفترة المقارنة من العام الماضي. حيث بلغت قيمة الصفقات 1,6 مليار دولار من خلال 12 صفقة فقط.

فيما تذيل القائمة كل من عمان والبحرين وقطر بقيمة 104 ملايين و93 مليونا و28 مليونا على التوالي حيث شهدت عمان صفقة واحدة والبحرين 3 صفقات والسوق القطري صفقة وحيدة ايضا مثل السوق العماني.

وكان النصف الأول من العام الحالي قد شهد تراجعا سنويا في صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في الكويت بنسبة 18٪ على أساس القيمة التي وصلت الى 180 مليون دولار خلال الاشهر الستة الأولى من العام 2018.

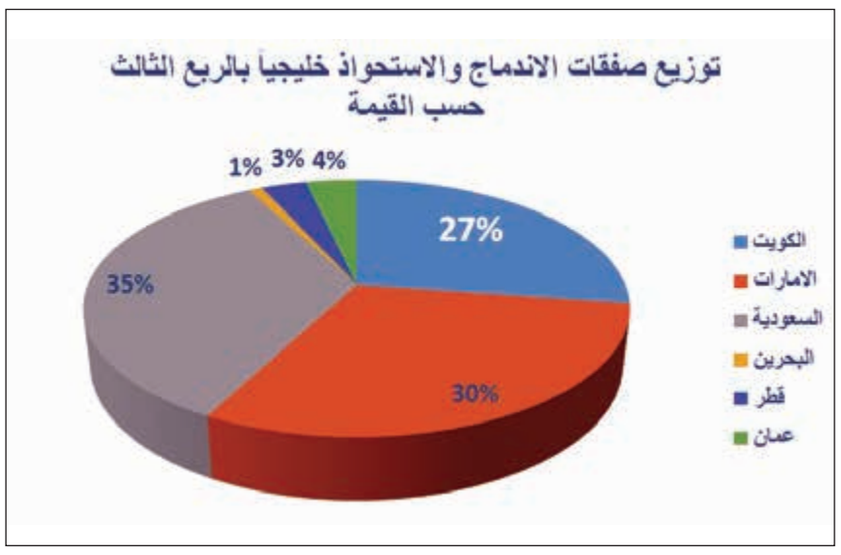

2,9 مليار دولار قيمة الصفقات بدول الخليج في 3 أشهر.. 27٪ منها كويتية

الفيدرالي يلمح.. الدولار يطير

وكالات: ارتفع الدولار صوب أعلى مستوى في 16 شهرا أمس الجمعة بعد أن أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة مستقرة دون تغيير وأعاد التأكيد على موقفه بشأن تشديد السياسة النقدية، ملمحا للمستثمرين بزيادة أسعار الفائدة في ديسمبر.

وانخفض الدولار بقوة بعد إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي الأميركية الثلاثاء الماضي بفعل توقعات بأن نتيجة الانتخابات تجعل اتخاذ المزيد من إجراءات التحفيز المالي أمرا مستبعدا لكن الدولار ارتفع مجددا وتفوق أمس في الأداء على معظم العملات الرئيسية بدعم من قوة الاقتصاد الأميركي وزيادة أسعار الفائدة.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في ديسمبر المقبل لتصبح بذلك رابع زيادة في أسعار الفائدة خلال 2018.

وتسبب تجدد صعود الدولار، الذي يميل للارتفاع بفعل التوترات التجارية لكونه إحدى عملات الملاذ الآمن، في دفع اليوان الصيني صوب 7 يوانات للدولار وتحرك اليورو صوب مستوى 1,13 دولار.

وفي اليابان، حيث من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة عند مستويات شديدة الانخفاض، اقترب الين من أدنى مستوى في 5 أسابيع مقابل الدولار وانخفض 2,2٪ على مدى الجلسات الـ 10 الأخيرة. لكن العملة اليابانية عكست أمس مسارها لترتفع 0,2٪ إلى 111,86 ينا للدولار.

وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من 6 عملات رئيسية مناظرة، لأعلى مستوى في أسبوع عند 96,89، بالقرب من أعلى مستوى في 16 شهرا البالغ 97,2 الذي لامسه في 31 أكتوبر الماضي.

وأثار الاحتياطي الفيدرالي برفعه أسعار الفائدة غضب الرئيس الأميركي دونالد ترمب الذي اعتبر مؤخرا أن المصرف المركزي «أصابه الجنون» وأنه يشكل «التهديد الرئيسي» له.

لكن كبير مستشاريه الاقتصاديين لاري كادلو أكد أن ترامب «يعطي رأيه» بصفته رجل أعمال مخضرما و«لا يتعدى» على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي على الرغم من كل هذه الانتقادات.

ثبت عند 113,1 نقطة بنهاية سبتمبر الماضي

«بيتك»: التضخم بالكويت مستقر للشهر الثالث على التوالي

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إنه للشهر الثالث على التوالي استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس شهري عند 113,1 نقطة بنهاية شهر سبتمبر من العام الحالي في الكويت طبقا لآخر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، بالتالي لم تشهد مستويات الرقم القياسي للأسعار في سبتمبر تغيرا عنها في الشهر السابق له أغسطس، في الوقت الذي انخفض فيه معدل التضخم إلى أقل من 0,5٪ على أساس سنوي في سبتمبر مقابل تضخم أكبر بلغ 1٪ على أساس سنوي في الشهر السابق له. بذلك هدأ الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في الربع الأول من العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد اتجاه تنازلي شهده قبل ذلك.

مكونات الرقم القياسي

يلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي في بعض المكونات الأساسية بشكل واضح، مثل مكون النقل ومازال ثاني أعلى رقم قياسي بين المكونات وبمعدل تضخم سنوي انخفض قليلا إلى 1,1٪ في سبتمبر مقابل 1,8٪ في شهر أغسطس، كما يأخذ الرقم القياسي لمكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة اتجاها تصاعديا واضحا حيث سجل معدل تضخم نسبته 2,2٪ في سبتمبر على أساس سنوي، ويلاحظ أن الرقم القياسي لمكون الأغذية والمشروبات بدأ يسير في اتجاه تنازلي مع تراجع معدل التضخم فيه إلى نصف٪ على أساس سنوي في سبتمبر، يليه مؤشر الأسعار في مكون الأنشطة الترفيهية والثقافية في الترتيب من حيث الرقم القياسي، لكنه يسير في مسار تصاعدي واضح بمعدل تضخم وصل في سبتمبر إلى 2,9٪ على أساس سنوي، ثم الرقم القياسي لمكون الاتصالات وهو الأدنى بين مكونات الرقم القياسي العام، لكنه يسير في مسار تصاعدي أيضا مسجلا أعلى معدل تضخم بين المكونات ونسبته 4,5٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2018.

في الوقت الذي يشهد فيه مؤشر أسعار المستهلك لبعض المكونات استقرارا منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون المطاعم والفنادق عند أعلى رقم قياسي بين المكونات الأخرى بمعدل تضخم سنوي يتجه إلى التراجع مسجلا أقل من 1٪ في سبتمبر، كذلك مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون التعليم الذي يسير بنحو مستقر بمعدل تضخم تراجع إلى 1٪ في سبتمبر مقابل 1,7٪ في أغسطس على أساس سنوي، كما تسير مستويات الأسعار في مكون خدمات السكن بنحو مستقر واضح مع تراجع سنوي لمستويات أسعار هذا المكون بنسبة 1,5٪ في سبتمبر، كذلك هدأ الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي لأسعار مكون الصحة، حيث بدأ يسير بشكل مستقر مسجلا معدل تضخم 2,2٪ على أساس سنوي. في حين يبدو الاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك لباقي المكونات متجها نحو الانخفاض، منها أسعار مكون السلع والخدمات المتنوعة بمعدل تضخم سنوي تراجع إلى 1,7٪ في سبتمبر مقابل 2,5٪ في أغسطس، في حين يبدو الاتجاه العام للرقم القياسي في مكون الكساء والملبوسات يسير بشكل متذبذب مع انخفاض مستويات أسعاره بنسبة 1,4٪ على أساس سنوي في سبتمبر.